الغضب البحريني
إصلاح أم إسقاط للنظام

١٤ فبراير

٢٠١١

بقلم: السيد جعفر العلوي

منشورات- تيار العمل الإسلامي- البحرين

سلسلة ثورة ١٤ فبراير - الكتاب الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُم
مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن
فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا
يَشْعُرُونَ

-النحل٢٦-

المقدمة

تأتي أهمية التصدي والبحث والعمل والتدارس في قضية شعبنا الناهض في البحرين منذ سنوات طويلة، وبالأخص بعد تفجر ثورته المباركة التي قادها الشباب في ١٤ فبراير ٢٠١١ كضرورة عملية لتسديد هذه الثورة من جهة، وكحاجة معرفية توضيحية للعالم من جهة أخرى. ونحن في تيار العمل الإسلامي في البحرين، الذي كان له شرف المساهمة الريادية في العمل الوطني التحرري في البحرين وفق الرؤية الإسلامية الرسالية منذ منتصف السبعينيات في القرن الماضي، شعرنا بأهمية النشر المعرفي الدقيق لقضايا شعبنا وثورته المباركة التي تأتي تتويجاً للنضال الواسع والمستميت لشعبنا منذ أكثر من قرنين ضد آل خليفة القبيلة الغازية التي احتلت البحرين بالنار والحديد ولا تزال تتعامل مع شعب البحرين بذات عقلية الغزو والغنائم.

هذه الدراسة كتبها سماحة المجاهد السيد جعفر العلوي القيادي في تيار العمل الإسلامي في البحرين، وهو عالم دين وباحث متخصص في القضايا الإسلامية والسياسية وبالأخص في الشؤون البحرينية، كما أنه من الرواد العاملين في الحركة الإسلامية منذ السبعينيات

في القرن الماضي، وبسبب نشاطه التنظيمي والطلابي في جامعة البحرين في نهاية السبعينيات أعتقل مرتين من قبل النظام الخليفي المستبد. وكانت المرة الثانية في ديسمبر ١٩٨١ حين شن النظام حملة إعتقالات واسعة لعدد كبير من كوادر الحركة الرسالية فيما عرف بقضية ٨١، أو ٧٣ شمعة نسبة الى عدد المحكومين في تلك القضية وقد حكم على سماحته وأثنين من زملائه بالسجن المؤبد، وأمضى سماحته مدة تزيد على ثمانية عشر سنة ضمن ظروف قاسية وقمعية شديدة، تعرض فيها الى التعذيب الوحشي على أيدي جلاوزة جهاز المخابرات البحريني.

يأتي أهمية هذا البحث بالخصوص ضمن إشكالية مهمة مثارة بين قوى المعارضة في البحرين لتبني خيار الثورة على النظام أو خيار الإصلاح مع بقاء النظام. وهذا الإختلاف هو أمرٌ طبيعي لإختلاف طبيعة وتاريخ كفاح تلك القوى ومناهجها الفكرية والسياسية. إلا إن هذا الإختلاف لم يحدث تصدعاً بين قوى المعارضة، بل أعتبر خلافاً تحسمه نضالات كلا الفريقين وتطورات ساحة الصراع، وإن كان من حيث الجماهير الواسعة فقد حُسم لصالح تغيير النظام والدعوة لرحيل آل خليفة وكان ذلك من الأيام الأولى لتفجر الغضب الجماهيري في ١٤ فبراير. بقى أن نشير الى أن المعارضة البحرينية متفقة على ضرورة إحداث التغيير السياسي الذي يرتضيه الشعب، فالكلمة الفصل في نوعية النظام القادم تعود للجماهير من خلال صناديق الأقتراع. وقد كتب سماحة السيد العلوي هذا البحث لمؤتمر الصحوة الإسلامية الذي

انعقد في طهران- سبتمبر ٢٠١١ .

نسأل الله سبحانه وتعالى النصر المبين لشعبنا المقدام والتأييد له في حراكه الجهادي حتى يرى ثمار صبره وكفاحه حريةً وعدلاً وعزةً وكرامة، إنه سميع الدعاء وهو على كل شيء قدير.

تيار العمل الإسلامي – البحرين

نوفمبر ٢٠١١

أولاً: الفارق بين الثورة والإصلاح

أرى أن المدخل الصحيح في هذا البحث هو أن نحدد طبيعة الحاجة لأي منهما، ولكن بعد الفراغ من تشخيص كلا المصطلحين وتحديد موضوع النزاع بحسب تعبير الفقهاء والمناطقة. حقاً أنه بحث فكري وعملي هام نحتاج الى التواصي بالحق فيه، فهو ليس ترفاً فكرياً بل ضرورة عملية تشهدها الساحات العربية حالياً.

معنى الثورة:

الثورة في اللغة تعني الهيجان والوثوب والسطوع. وعرّف عدد من المفكرين الثورة بأنها: التغيير المفاجئ السريع بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الاحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً.[1] وعرفها أحد العاملين بالثورة الليبية ضد نظام القذافي، بأنها إنتفاضة الشعب والفطرة والضمير ضد الظلم الذي تجاوزكل حدود تحمل الطاقة البشرية، وقال، الثورة من منظور التحليل النفسي هي إنتصار عامل الغضب في النفوس على عامل الخوف من قوة وإرهاب السلطان[2].

١ . جابر السكران، باحث ومحلل سياسي. ضمن مقالة له: http: // www.aljaredah.com /paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13274

٢ . سليم الرقعي، من مدونته على الإنترنت.

والتعريفات السابقة وغيرها تشوبها بعض النواقص. ولذا فإن التعريف الأنسب للثورة من وجهة نظري، هي (**الحركة التغييرية الميدانية الحيوية والقوية التي يطلقها فريقٌ واسع أو شعبٌ لشعوره بالغبن والظلم ضد الجهة الظالمة والغاصبة لحقوقه ضمن أمد زمني يطول أو يقصر، وتنتهي أما بنجاحها أو فشلها في تحقيق هدفها، تاركة آثاراً إجتماعية وسياسية وتاريخية ملحوظة**). ومن جانب آخر فإن الثورة قد تحقق هدفها في إسقاط النظام الذي تعاديه، ولكنها قد تخفق في الحفاظ على حقيقة وهوية الثورة، كما حدث للثورة الجزائرية التي حققت هدفها بإستقلال الجزائر من الإستعمار الفرنسي، إلا أن الحكام بعد فترة لم يستطيعوا الإستمرار في خط الإستقلال فباتوا أكثر تبعية لفرنسا. وفي الواقع التاريخي، تم إطلاق هذا المصطلح على نهضة الإمام الحسين عليه السلام، فقيل ثورة الإمام الحسين عليه السلام، وثورة التوابين، وثورة زيد. وأيضاً على الثورة الفرنسية والثورة الهندية، والثورة البلشفية والثورة الكوبية، والثورة الجزائرية، والثورة الفلسطينية، والثورة الإسلامية في إيران وأطلقت هذه الأيام في ربيع الثورات العربية، بإسم ثورة مصر، وثورة تونس، وثورة اليمن، وثورة البحرين.

ولم تأت كلمة (الثورة) في المصطلحات الإسلامية بذات الكلمة، إلا أننا من الممكن أن ندرك مضمونها بما نستوحيه ضمناً في القرآن الكريم في قوله تعالى: **بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فإذا هو زاهق** (الأنبياء:١٦)، بإعتبارها تتحدث عن سنة إلهية في مواجهة أهل الباطل. وإذا كنا نستوحي معنى الثورة

من هذه الآية، فإنها محصورة بثورة الصالحين، كالأنبياء والأئمة وأولياء الله المجاهدين. ففي هذه الآية نستشعر الحركة والسرعة والمواجهة العنيفة في كلمتي (نقذف – فيدمغه)، في حين نستوحي من كلمة بالحق (مشروع الثورة السليم والصادق والشرعي)، ونستوحي من كلمة الباطل كل ما يدل على الواقع السيء والفاسد الذي تتجه الثورة لمحوه وإزالته. ونستوحي من كلمة (فيدمغه) معنى الضغط الشديد والكابس من قبل ثورة الحق على قوى الباطل، بما يؤدي الى هلاك ذلك الباطل المتمثل في النظام الباطل بصورة نهائية (فإذا هو زاهق).

معنى الإصلاح:

المعنى اللغوي لكلمة الإصلاح، هي التقويم والتصحيح لكل ما هو فاسد أو خاطئ. وجاءت كلمة الإصلاح في أكثر من آية في القرآن، ومنها قوله تعالى على لسان نبيه شعيب عليه السلام: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ[1]﴾. وفي التعبير القرآني فإن كلمة الفساد هي المضاد الكامل والتام للإصلاح، ولذا كثر في القرآن كلا اللفظين بصيغ مختلفة في قبال بعضهما البعض، كقوله تعالى: ﴿والله يعلم المصلح من المفسد﴾[2]. وقوله مخاطباً فرعون ﴿إنْ تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين﴾[3]. إلا أن معنى الإصلاح في القرآن هو أوسع من المعنى الإصطلاحي المستخدم حالياً لهذه المفردة، والتي يُراد منها إيجاد تغييرات إيجابية ضمن وجود النظام القائم. ومما يدلنا على سعة المعنى القرآني لكلمة الإصلاح، هي تحرك الإمام الحسين عليه السلام، فهو في الوقت الذي سعى فيه الى تغيير النظام القائم كلياً بقوله عليه السلام: وأنا أحق من غيّر. فأنه أعتبر كل نهضته الشاملة تستهدف الإصلاح أساساً حين قال: إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر. ولذا نستطيع القول أن معنى الإصلاح في المصطلحات الإسلامية هو التغيير الشامل الذي يكون وفق المبادئ الإسلامية من حيث

١. هود: ٨٨
٢. البقرة: ٢٢
٣. القصص: ١٩

الوسائل وأيضاً من حيث الأهداف. فغاية الإصلاح هو إصلاح النفس والمجتمع وخلوصهما من كل شوائب الشرك والضلال والتجزئة العقيدية والعملية للمبادئ، وبالتالي هو خروج النفس والمجتمع من دائرة الظلمات المتنوعة الى نور التوحيد المتقدم والهادف والصانع لحياة جديدة وفق المنهج الإلهي. ومن هنا فنصل الى نتيجة قطعية أن الإصلاح بالمعنى الإسلامي هو أمر أوسع وأدق من الإصلاح بالمعنى السياسي، لأن في الإسلام لا مجال للإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه، كما هو حال معظم الأنظمة التي تدعي الإسلام وهي تخالفه في أهم وأكثر مرتكزاته.

كما أن الإصلاح بمعناه في اللغة أوسع من كونه منحصراً باالإصلاح في الجانب السياسي كما هو في التبادر الذهني، ففي حين تختص الثورة بالجانب السياسي بالدرجة الأولى في تبادر المعنى، فيقال الثورة الفرنسية ويقصد منها الحركة السياسية التي حدثت في فرنسا عام ١٧٨٩. أما حين يراد ربط الثورة بمسار آخر غير المسار السياسي، فإنها تحتاج الى تقييد بلفظ زائد، فيقال الثورة الثقافية في مصر مثلاً. والى المعنى العام للإصلاح فإن الدكتور عبد الله بلقزيز يرى أنه «التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج[١]».

١ . د. عبدالله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبية، ١٩٩٨، ص ١٣

في حين أن الإصلاح المقصود في بحثنا هو الإصلاح السياسي وليس العام. ويرى الدكتور أمين مشاقبة الى أن الإصلاح السياسي هو «عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة **في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج**، وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً «[1].

وبحسب إستقرائي لواقع العمل السياسي المعاصر فإن ما يقصد به من الإصلاح السياسي من وجهة نظري هو «**تطوير وضع النظام السياسي القائم في مؤسساته وقوانينه لكي يكون أكثر قدرة وصوابية على تحقيق تطلعات الشعب ويسرع من تلبية حاجاته**».

ومن نماذج الإصلاح السياسي، ما هو جاري في أغلب الدول التي تأخذ بالنهج الديمقراطي وإن كان بمستوى متدني، كالإصلاح السياسي في الكويت أو ما جرى في باكستان وتركيا، فعبره تقريباً خرجت كلا البلدين من نفق الإنقلابات العسكرية الى الديمقراطية.

١ . أمين المشاقبة، مقال "الإصلاح السياسي، المعنى والمفهوم" صحيفة الدستور الأردنية- ٦ فبراير ٢٠١١

الفوارق بين الثورة والإصلاح في العمل السياسي المعاصر:

١. أن هدف الثورة في الأغلب هو عمل جذري يستهدف إسقاط النظام القائم كالثورة الأمريكية والهندية والإيرانية وتغييره بشكل كامل. في حين أن الإصلاح لا يستهدف أصل النظام بل إجراء تغييرات إيجابية فيه تتعلق بالمؤسسات أو القوانين أو الأشخاص.

٢. الأدوات التي تستخدمها الثورات واسعة، فقد تبدأ من حركة الجماهير في الشوراع وتنتهي الى إستخدام أدوات الضغط الإقتصادي والسياسي وأحياناً العمل العسكري، وقد يستخدم العنف في الثورات خفيفاً أو شديداً من طرف واحد أو من كلا الطرفين (الثوار والنظام المراد تغييره). في حين أن الإصلاح السياسي هو عملٌ سلميٌ بالأساس، ولا يتطلب العنف أصلاً إلا في حدود ضيقة قد يقوم بها الطرف الحاكم لقمع المسيرات السلمية، أو عنف يقوم به الطرف الشعبي المطالب بالإصلاح كردة فعل لعنف السلطة. إلا أن طبيعة الإصلاح السياسي تدعو الى نبذ العنف على الأغلب من الجهتين لمصلحة كليهما.

٣. طبيعة الثورات تقتضي وجود تضحيات

بشرية قد تكون كثيرة وعملاً مجهداً وواسعاً وصعباً من الجهة الثائرة وأحياناً من الطرفين بحسب مقتضى نوعية الثورة إن كانت عسكرية أو مدنية وبحسب ميزان القوى لدى الطرفين. في حين أن الإصلاح السياسي لا يتطلب كل تلك التضحيات البشرية أو ذلك العمل المضنك الصعب.

٤. من طبيعة الثورات دخول البلد في معترك ووضعية خطيرة تفتح الباب على كل الإحتمالات المجهولة في مستقبلها وتأثيراتها. في حين أن الإصلاح السياسي يكون محسوباً ومنظماً على الأغلب ولا يدخل البلد في دائرة المجهول والتوقعات المفاجئة.

٥. في حال الثورات، فإنها قد تقمع ولربما يتم القضاء عليها مؤقتاً بتدخلات عسكرية داخلية أو خارجية تسحق الثورة وتنهيها بالقوة العسكرية حتى ولو كانت الأكثرية البشرية هي مع خط الثورة ومنهجها. كما كان الحال في ليبيا في ثورة عمر المختار، وسحق إنتفاضة الشعب البحريني في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بفعل التدخل العسكري البريطاني لصالح حكام آل خليفة، أو كما هو الواقع الحالي في التدخل العسكري الخليجي والسعودي بالتحديد لإنهاء ثورة شعب البحرين. في حين أن عملية الإصلاح لا تحتاج الى عملية قمع واسعة أو تدخلات

من دول أجنبية، لأنها تسير على الأغلب بشكل هادئ ومنظم ومحسوب من كلا الطرفين اللذين يشعران بضرورة الإبقاء على درجة من التلاقي بينهما، وإذا حدث تدخل خارجي فإنه ينهي الإصلاح السياسي من الأساس وقد يقود الطرف المظلوم والمطالب بالإصلاح الى الثورة، إلا إن ذلك عملاً شاذاً وإنقلاباً من الجهة الحاكمة على العملية الإصلاحية برمتها.

٦. الحقبة الزمنية للثورات الشعبية في الأغلب تكون فترة ليست بطويلة زمنياً في حال كونها ثورة شعبية (الثورة الإيرانية استغرقت أقل من عام ونصف – الثورتان المصرية والتونسية بمدد قصيرة لا تزيد على الشهرين أو الثلاثة). أما أن كانت ثورات شعبية ولكن تتسم بالعمل العسكري فإنها قد تستغرق وقتاً طويلاً كالثورة الجزائرية أو مدة زمنية أقل كالثورة الكوبية والثورة الليبية الحالية، وذلك بحسب ميزان القوة بين الطرفين. أما الإصلاح السياسي فإن المدة فيه على الأغلب تكون أطول من الثورات الشعبية، لأنه يستند على آليات تتطلب توفيرها وإعدادها زمناً مثل إعادة إنتخاب الرئيس أو مجلس النواب، أو تشكيل تحالفات أو صنع قناعات لدى النخب والقادة السياسين، كما هو حال عملية إصلاح النظام السياسي في لبنان المستمرة التي استغرقت سنوات طويلة ولا تزال منذ إنتهاء

الحرب الأهلية. ولأن الجهة الحاكمة في حالة الإصلاح ليست تحت ضغط شديد فإنها لا تستعجل على الأغلب في تحقيق الإصلاحات المطلوبة، والجهة المطالبة بالإصلاحات لا تريد إستخدام الشدة والعنف بل وسائل سياسية محسوبة فتستغرق المساجلات والإتفاقات فترة طويلة على ألأغلب .

ثانياً: معايير الحاجة للإصلاح أو للثورة في الواقع السياسي المعاش

بإعتبارنا ننتمي الى المدرسة الإسلامية التي ترتكز على قيم الحق والعدالة والإبتعاد عن الهوى فإن ما يحدد لنا الحاجة الى هذا النمط أو ذاك من أساليب العمل السياسي هو مجموعة معايير تتعلق بطبيعة الواقع السياسي المعاش، أما الإنتصار لهذا النوع أو ذاك فقد يكون قائماً على ما جبلت عليه النفس وانطبعت عليه بفعل التربية والأجواء العامة. في حين أن الواقع الموضوعي السياسي لأي بلد من بلدان العالم هو الذي يحدد مدى الحاجة لهذا النمط أو ذاك، بل بأي مستوى يكون عمق الإصلاح وبأي مدى تكون الثورة.

معايير أساسية في التقييم:

١. **مقدار الحرية والعمل السياسي في النظام القائم.** فالبلدان التي تفتقد لأبسط هوامش الحرية والعمل السياسي المنظم تختلف عن تلك التي تسمح بحرية واسعة من العمل السياسي المعارض، وليس القوانين فقط هي مرآة الحرية والعمل السياسي، بل طبيعة التطبيق والمصداقية لتلك القوانين، فما أكثر البلدان التي تتشدق قوانينها بالحريات السياسية في حين نلاحظ أنه في الواقع الحقيقي لا يوجد على الأرض إلا الإستبداد

والمنع والتضييق. فالبلدان التي تكفل التحرك السياسي المعارض وتقننه وتجعل له ضوابط تصبح إمكانية التغيير والإصلاح السياسي عملية سهلة ومعقولة فيها، وحينها لا يوجد مبرر لقيام ثورة وبذل جهود مضنية وخطيرة قد تؤدي الى فساد وتضحيات لا داعي لها أصلاً؛ لأن علاج الأخطاء والمسارات السيئة وحتى تغيير البنى والمؤسسات قابلاً وممكناً. وبحسب ما نراه من الواقع المعاش، فإن الدول التي تنتهج الديمقراطية حقاً وتشرك الشعب في القرار السياسي على مستوى واسع، هي الدول التي تعطي مساحة واسعة من الحرية و العمل السياسي المعارض، وبالتالي فإن هذا النمط من الدول تكون عملية الإصلاح والتغيير السلمي التدريجي هو الآلية الأفضل عقلاً وواقعاً. أما الدول الديكتاتورية فإن عملية الإصلاح تكون عبثاً وغير واقعية لأن الطغاة بسبب طغيانهم ليسوا مستعدين أصلاً لتقديم أي تنازلات وهذا الأمر ملحوظاً تاريخياً ومعاصراً.

٢. **قابلية النظام للتطوير بحسب القوانين والتجربة.** فبعض الأنظمة مغلقة ضد أي عملية تطوير سياسي، كبعض الأنظمة

الملكية والقبلية التي تعتبر أن الملك هو المالك الأساسي للأرض وما عليها، وليس فوق الملك أي سلطان أو قانون، وقد يستند بعض الملوك الى مبررات دينية ما أنزل الله بها من سلطان، كقولهم أن الملك هو ظل الله تعالى في الأرض وبالتالي فإن المساس به وبمقرارته كفر وحرام مطلق. وقد يستند بعضهم الى قوانين بالية كأن يكون الدستور مقيداً بأن الحكم هو وراثي في العائلة الفلانية، فأي حاكم يأتي وفق التسلسل المتفق عليه يكون هو الحاكم المطاع حتى وإن كان غبياً لا يفقه في أمر السياسية أو فاسداً مجرماً لا يخضع لأية قيم إنسانية فضلاً عن الدينية أو القانونية. أو أن تكون بعض مواد الدستور مقيدة للشعب في إنتقاد الحاكم فضلاً عن تغييره كأن يكون الحاكم ذاتاً لا تمس.

وفيما أرى فإن القرآن الكريم حين تحدث عن وضعية الملوك وقررها بشكل نهائي فإن المقصود منها هم الملوك المنغلقين الذين يعتبرون أنفسهم أسياداً بلا مبرر، ولا يسمحون لأي تغيير سياسي إيجابي بأن يحصل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون﴾[1] . فهذه الآية

١ . النمل:٣٤

تفيدنا بشكل مطلق عن الطبيعة العملية لأولئك الملوك من حيث نشر الفساد الخلقي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي في البلدان التي يحكموها، وفي عهودهم يتحول الوضع الإجتماعي الى وضع مقيت ومقلوب، حيث يُقرّب أولئك الملوك الطغاة الأشخاص الأذلاء المحكومين بشهوات الدنيا على الأعزاء الصالحين المعارضين بالطبع لطبيعة الأنظمة الإستبدادية، ثم تختتم الآية بأن هذا السلوك السيء لأولئك الملوك الطغاة هو سنة وحقيقة عملية سائرة لا تتوقف (وكذلك يفعلون)، فلا يتخلف عن تلك السنة أحدٌ منهم. وبالتالي فإن إستجداء الإصلاح من أولئك الملوك هو مخالفة للرشد وللواقع السياسي الذي أشار له القرآن بأنهم مفسدون، ومن ثم فلا يمكن أن يتأتى منهم إصلاحاً لا سياسياً ولا غيره، بل أمرهم قائماً على الفساد العام.

أما المقصود بقابلية النظام للإصلاح بحسب التجربة، فهو أن في تجارب كل شعب ما يغنيه ويعطيه مؤشرات بل أدلة واضحة، في أن النظام الذي يحكمه قابلٌ للإصلاح أم لا، فالشعب وحده وبحسه الذكي وتجاربه ويومياته وأزماته الواقعية وطرق النظام في حلها ما يمنحه القدرة الواضحة لتشخيص طبيعة النظام الحاكم، وهل يستحق البقاء والإصلاح أم أنه وصل

الى درجة الفساد الكامل الذي لا مجال لإصلاحه. فالإخفاقات المتكررة لشعب ما في عمليات الإصلاح السياسي تقوده الى ضرورة الثورة بإعتبارها المخرج الوحيد لحل الأزمة كما هي تجربة الشعب المصري الذي يأس من عمليات الإصلاح المزعومة من نظام السادات ومبارك، كما فشلت الإنتفاضات الجزئية التي قام بها كإنتفاضة يناير ١٩٧٧ والتي سميت بإنتفاضة الخبز، مما جعل الشعب المصري يصل الى نتيجة مفادها أن مثل هذا النظام لا يستحق البقاء بل يتطلب ثورة جذرية تقتلعه نهائياً، وهذا ما عبر عن الشعب المصري في بركان ثورته الذي تفجر في يناير ٢٠١١.

ثالثاً: كفاح شعب البحرين في مواجهة آل خليفة

نبذة مختصرة عن آل خليفة

هم قبيلة من أصل يهودي[1] كانت تمتهن النهب والقرصنة في منطقة بحر الخليج كما أشار الى ذلك المؤرخ الشيخ حافظ وهبة[2]. بقوا فترة في الكويت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إلا أنه بسبب سوء أفعالهم لم يتحملهم عرب الكويت فخرجوا الى قطر، وبسطوا سيطرتهم بعد محاربة القبائل العربية هناك، وجعلوا قاعدتهم في الزبارة في قطر. ثم قاموا بغزو جزيرة سترة في البحرين، ولم يستطع حاكم البحرين نصر آل مذكور من صد هجومهم، ثم فيما بعد تمكنوا من السيطرة على البحرين في عام ١٧٨٣، وتوطد حكمهم بعد مواجهات شرسة في أكثر من منطقة مع أهالي البحرين الأصليين وهم من المسلمين الشيعة، حيث لم يكن يسكنها إلا أولئك البحارنة[3]

١ . ذكرت حقيقة أصلهم هذا وزيرة الإعلام الحالية – مي آل خليفة – في كتابها: سيزباد. وتقول معظم المصادر التاريخية أن آل خليفة وآل سعود أبناء عمومة، وقد وذكر المعارض السعودي ناصر السعيد في كتابه (تاريخ آل سعود) أن آل سعود من أصول يهودية.

٢ . في كتابه "جزيرة العرب في القرن العشرين".

٣ . إرتبطت كلمة البحارنة وهم سكان البحرين الأصليون بالتشيع، والى الآن هي كذلك في التداول الخليجي. راجع كتاب الدكتور فؤاد إسحاق الخوري: **القبيلة والدولة في البحرين**– ، بيروت ١٩٨٣، وكذا ذكر هذه الحقيقة العديد من الباحثين المعاصرين والتاريخيين، ومنهم ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان.

الذين يمتهن أكثرهم مهنة الزراعة وصيد الأسماك وإستخراج اللؤلؤ والتجارة بين دول الخليج. وجاء الإحتلال الخليفي بدعم من مجموعة من القبائل العربية المؤازرة لهم منطلقين من الزبارة الواقعة حالياً في قطر والتابعة حينئذ الى قبيلة آل خليفة.

وهنا نقاط مهمة مختصرة لمعرفة طبيعة ال خليفة:

١. إنهم قبيلة غازية من أصل يهودي إستمرأت الغزو هنا وهناك وإعتبرت البحرين غنيمة[١]. ولازالت ذات العقلية القبلية الغازية مسيطرة على هذه الأسرة.

٢. بإعتبارهم خاضوا مواجهات مع السكان الأصليين فهم يحملون العداء والتربص والإستحقار بهم جيلاً بعد جيل. وأيضاً يضمرون العداء لمدرسة آل البيت لتعلق أولئك السكان بها[٢].

٣. إنهم لم يتمكنوا من السيطرة على البحرين إلا ضمن تحالف قبلي واسع، وهذا التحالف لازال آل خليفة يحافظون عليه ويسبغون على تلك القبائل المساندة لهم من النعيمي والفاضل والذواوذة وغيرهم المراكز

١ . لازال آل خليفة يعتبرون إحتلالهم للبحرين فتحاً قبلياً، ولازال عنوان الفاتح للحاكم أحمد آل خليفة الذي أحتلت البحرين في عهده إسماً يطلقونه على العديد من المشاريع، ومنه جامع الفاتح في العاصمة.

٢ . في حال الإعتقال يشتم المحققون والجلادون أئمة أهل البيت عليهم السلام ويسخرون بعقيدتهم، وكذا في الحواجز التي أقاموها بعد تفجر ثورة ١٤ فبراير.

الرئيسية في الدولة وبالأخص في الأجهزة الأمنية والعسكرية.

٤. إنهم إرتبطوا بالإستعمار الإنجليزي منذ منتصف القرن التاسع عشر[١] بإتفاقيات واسعة ضمن الإنجليز بها إبقاء الحكم لهذه القبيلة مقابل تنازلهم عن السيادة الوطنية وإستباحة البلد للإستعمار.

حكام آل خليفة الحاليون وجرائم بإمتياز لم يقم بها أجدادهم.

بقى حكام آل خليفة الحاليون وبالتحديد بعد الإستقلال (عيسى بن سلمان وأبنه حمد) على ذات النمط السابق من الحكم بعقلية قبلية، وحافظوا على ذات العلاقات مع حلفائهم القبليين، وإرتبطوا بالغرب ضمن دائرة العمالة التامة. إلا أن الحاكمين المذكورين أرتكبا مجموعة جرائم لم يكن أجدادهم قد قاموا بها، وهي بإختصار:

١. الإرتماء في دائرة شهوات الجسد بصورة مفضوحة حتى كان لدى الحاكم المتوفي عيسى بن سلمان بلاج خاص للعربدة، لا تدخله إلا الفتيات الغربيات وأصدقائهن الغربيين في منطقة الزلاق على الساحل الشرقي للبحرين، ولا يسمح لأي بحريني أن يدخل

١ . أول إتفاقية عقدها الإنجليز مع آل خليفة كانت عام ١٨٤٧ بشأن منع بيع الرقيق، ثم تلتها إتفاقيات أخرى، مكنت الإنجليز من السيطرة التامة.

ذلك الموقع. إلا أن فضائح ذلك البلاج وما جري فيه كانت معروفة في البحرين، وتحدث عنها بعض الغربيين والغربيات في كتبهم. مما جعل الملك الحالي يستخدم وسائل شديدة الدقة خوف إنتشار الفضائح. كما قام الملك الحالي ببناء العديد من القصور الفخمة، وأخذ أراضي عامة كبيرة لتوسعتها. وهناك من المعلومات المؤكدة من إنتشار الفساد الأخلاقي في أركان الحكم مما ننزه أنفسنا بالحديث عنه ولكن نكتفي بالإشارة إليه فقط.

٢. سرقة الأموال العامة ومعظم أراضي الدولة مما جعل أركان النظام (الملك وولي عهده ورئيس الوزراء) من كبار أغنياء المنطقة[١]. كما قاموا بالسيطرة على ثلاث جزر للإستخدام الخاص، ومنها أكبر جزيرة في البحرين بعد الجزيرة الكبرى الأساسية، كما أن ٩٣٪ من سواحل البحرين قاموا بالإستيلاء عليها، ووهبوا قسماً منها لأمراء الخليج، وأحتفظوا بالقسم الأكبر لهم. وتوصلت لجنة أنشأها المجلس النيابي[٢] الى أن ٦٥ كليومتراً من

١ . بلغت الأراضي التي صادرها الحكام الثلاثة (حمد وخليفة وسلمان) عشرات المليارات في البر والبحر، وكل تلك السرقات قد دونت من قبل لجنة خاصة شكلت في المجلس الوطني في عام ٢٠٠٨، ويكفي مثالاً أن أرض المرفأ المالي في أهم منطقة بالعاصمة وتبلغ أكثر من كيلومتر مربع أشتراها رئيس الوزراء خليفة بن سلمان من الدولة بدينار واحد فقط (دولارين ونصف تقريباً). راجع http://www.fajrbh.com/bh/index.php?action=news&id=article&32.

٢ . راجع الندوة التي تحدث فيها النائب من كتلة الوفاق عبد الجليل خليل،

الأراضي العامة تم الإستيلاء عليها، وطبعاً هذا جزء من الحقيقة وليس كلها.

٣. التخطيط الممنهج لتحويل الشيعة (السكان الأصليون، والبالغ نسبتهم حالياً ٧٠٪) الى أقلية مهمشة سياسياً وأقتصادياً عبر مخطط خطير وضع من قبل جهاز خاص تابع للديوان الملكي تم فضحه من قبل أحد المشرفين عليه[١]، ويتضمن معلومات خطيرة وخطط واسعة تم تطبيق أكثرها والذي طبق تم بصورة أشد مما كتبت في المخطط، والحاكم حمد هو المدبر الأول لهذا المخطط، وقد بلغ عدد المجنسين في عهده ما يزيد على المائة وخمسين ألف والرقم في زيادة يومية، وبالأخص بعد تفجر ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١م[٢].

٤. الإرتباط الإستراتيجي بالولايات المتحدة بحيث تعد البحرين رابع دولة حليفة للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو، في العالم بعد الكيان الصهيوني واليابان

---

http://www.fajrbh.com/vb/showthread.php?t=9924

١ . عرف بفضيحة البندر، نسبة الى الدكتور صلاح البندر الذي هرب من البحرين، وكشف هذا المخطط الخطير بالوثائق الدقيقة عبر جزئين-راجع هذا المخطط بالبحث عبر ميكنة جوجل، وقد كتب عنه الكثير، منها كتاب: سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية للأستاذ شحاتة محمد ناصر، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣٣٨.

٢ . المعلومات التي بحوزتنا والمتحصلة من جهات حزبية أساسية في العراق، أن آل خليفة قاموا بتجنيس عشرة آلاف من منطقة الأنبار من الموالين لصدام بعد تفجر الثورة الحالية.

وإستراليا، وتم تجديد تلك الإتفاقية مؤخراً[١]. وبموجب تلك الإتفاقية فإن البحرين بأكملها، بمطاراتها ومؤانها وأراضيها أرضية مباحة للأسطول الأمريكي الخامس في المنطقة، وليست القاعدة البحرية إلا إحدى المواقع الرئيسية. وفي البحرين يتحرك الجيش الأمريكي بأرتاله بين فترة وأخرى، وبالأخص لنقل الأسلحة والمعدات من الطائرات بإتجاه القاعدة البحرية.

٥. إستخدام التعذيب الممنهج والإجرامي مع المعتقلين السياسيين[٢]، وقد إستخدمت كافة وسائل التعذيب المتطورة نفسياً وجسدياً مع المعتقلين والى الآن بما فيها أقذر تلك الوسائل من إغتصاب وتحرش جنسي[٣]، وذلك منذ إستلام الضابط الإنجليزي هندرسون إدارة المخابرات البحرينية في الستينات من القرن الماضي، حيث قام بتطويرها إدارياً ومنهجياً ليصبح هذا الجهاز على مستويين، الأول وهو

١ . قال توماس دبليو ليبمان، الباحث في "معهد الشرق الأوسط" في مقال نشرته له صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١١ تحت عنوان "تحالف واشنطن غير السهل مع البحرين"، إن المملكة تعد مركزا رئيسيا لعمليات أمريكا العسكرية وأيضا لالتزاماتها الإستراتيجية، فهي تستضيف مقرات الأسطول الأمريكي الخامس، وهي أيضا من بين مستوردي الأسلحة الأمريكية. راجع http://:m.aknews.com//ar/ /8/256519/aknews

٢ . راجع موقع هيومن رايتس واتش http://www.hrw.org/ar/ reports/2010/02/08-0

٣ . أعلن أحد العلماء الكرام في البحرين، في بيان رسمي بعد خروجه من السجن في عام ٢٠١١ تعرضه وزملائه لعمليات إغتصاب متكررة.

القيادة ويديرها الضباط الأنجليز ومعهم قليل من الضباط الغربيين، ومكاتبهم تقع في أعلى طوابق بناية المخابرات في المنامة، وهم يديرون العلاقات مع بقية أجهزة المخابرات في العالم بما فيها الموساد الذي كشفت وثائق وكيليكس إفتخار الملك حمد بن عيسى بإقامته لعلاقات متطورة معه، والطوابق السفلى وهي مخصصة للضباط البحرينين والعرب، وهذا نوع من الأذلال الفعلي لهم. وقد شاهدت معظم تلك الطوابق في فترة إعتقالي والتحقيق معي[1].

٦. تحويل البحرين الى ساحة للدعارة، حتى عُدت المنامة المدينة الثامنة من حيث الفساد الخلقي على مستوى العالم، من حيث تسهيلات الدعارة المنظمة[2]، ومعظم الفنادق التي ترعى الفساد تابعة لأركان الحكم الخليفي أو برعايتهم، ويحظى الفساد الأخلاقي في البحرين من بيع خمور ودعارة ومراقص ماجنة برعاية النظام بإسم الإنفتاح والحصول على مداخيل، في حين أنها ترد لجيوب أركان النظام وأتباعه.

١ . تم سجني عام ١٩٨١، وقضيت لمدة ثمانية عشر سنة وشهرين في سجون آل خليفة، بتهمة الإنتماء لتنظيم سياسي سري، ومحاولة تغيير نظام الحكم بالقوة،

٢ . حلت المنامه المدينة العربية الوحيدة في القائمة في المرتبة ٨ بين اكثر ١٠ مدن في العالم تمثل مدن الخطايا ، بحسب موقع askmen.comفي عام ٢٠١٠

جرائم النظام بعد تفجر ثورة ١٤ فبراير

٧. تهديم المساجد وهي بيوت الله بإتفاق كل المسلمين، فكل أرض مخصصة للمساجد لها قدسية خاصة ولها أحكام شرعية إلا عند حكام آل خليفة حيث قاموا بهدم ما يزيد على ثلاثين مسجداً، وبعضها تضم رفات أولياء صالحين، هذا عدا هدم العديد من الحسينيات وكافة الإضافات الخاصة بالمساجد والجوامع والحسينيات، وهو أمرٌ يحدث لأمر مرة في التاريخ الإسلامي أن يتم هدم هذا العدد من المساجد في فترة تقل عن شهر من قبل سلطة تدعي الإسلام[١].

٨. ضرب القرآن الكريم بالرصاص أمام مرأى العالم وفي الشارع العام من قبل شرطة القمع الخليفية، بعد أن رفعه أحد الشباب، كما قاموا بحرق نسخ عديدة من القرآن الكريم أثناء حرقهم وهدمهم للمساجد مع علمهم بوجود كتاب الله العزيز هناك، كما قاموا برمي نسخ القرآن الكريم في الأرض بشكل مهين ومتعمد في جامع الإمام الصادق عليه السلام في منطقة الدراز.

٩. إستباحة سيادة البحرين من قبل الجيش

١ . من الأمور المعيبة أن الرئيس الأمركي أوباما أدان هدم المساجد بعد أن أنكر آل خليفة فعلتهم هذه، ثم أدعوا أنهم أهدموها لإعادة بناءها بعد إدانة أوباما، في حين لم يستنكر ذلك الهدم أي من الرؤساء العرب والمسلمين سوى مرشد الثورة الإسلامية السيد الخامنائي ورئيس الجمهورية أحمدي نجاد.

السعودي وبأعداد كبيرة وبأليات متنوعة وبمعية جنود من الإمارات وحماية كويتية بحرية بإسم درع الجزيرة التابع لمجلس التعاون الخليجي لقمع الثورة الشعبية الواسعة، ومن دون وجود مبررات قانونية ولا حتى واقعية. ومنذ اليوم الأول للإحتلال السعودي قام بمواجهة المتظاهرين في سترة مما أدى الى مقتل الشهيد المجاهد فرحان في ١٤ مارس، وقامت تلك القوات المحتلة بإحتلال مستشفى السلمانية وإعتقال وضرب العديد من الكادر الطبي، وإعتقال الجرحى وتعذيبهم وضربهم داخل المستشفى وهي جريمة لا يرتكبها إلا الطغاة المجرمون[١].

١٠. قيام النظام بعملية مذبحة منظمة جرت في الساعات الأولى من يوم ١٧ فبراير، وقتل فيها العديد من المواطنين النائمين في دوار اللؤلوة (دوار الشهداء)، كما قام النظام بقتل العديد من أبناء الشعب بالرصاص الحي وبقصد القتل العمدي، وإستخدم لأول مرة البلطجية[٢] الذين قاموا بقتل ما يقارب أربعة من أبناء الشعب. كما قام النظام بقتل أربعة من الشباب تحت التعذيب[٣]، وقتل طفل بسبب

١ . راجع جرائم النظام بعد إحتلال مستشفى السلمانية، وقد وثقت هيومن رايتس واتش جزء منها في تقريرها http://www.hrw.org/node/100547

٢ . هم مجموعات من الموالين للنظام من عسكريين ومدنيين وأكثرهم ينتمون لتنظيمات متطرفة ومرتبطة بنواب رسميين موالين للنظام.

٣ . وهم حسن جاسم، علي صقر، كريم فخراوي، زكريا العشيري، حيث

غازات مسيل الدموع وفتى بطلقات نارية وتعدي عليه من قبل بلطجية وأمن النظام، وفتى ثالث بسبب إطلاق الرصاص المطاطي عليه في يوم عيد الفطر ١٤٣٢هـ وفتى رابع وخامس إسمه الشهيد علي الستراوي بسبب الدهس بسيارة قوات الأمن في ١٨ نوفمبر ٢٠١١[١].

١١. قيام الحكومة ضمن سياسة العقاب الجماعي للشعب بجرائم الترويع العنيفة والتجويع[٢]، حيث قامت بفصل ما يزيد على ثلاثة آلاف موظف في وظائف عامة وخاصة، وإقامة حواجز للإهانة والإذلال والإعتقال في الشوارع، والهجوم الوحشي على مواقع متعددة وترويعهم كما حدث لجامعة البحرين، حيث حوصرت الطلبة والطالبات وتم الهجوم عليهم من قبل البلطجية وقوات الأمن المساندة لهم.

١٢. إعتقال النساء، وهو قلما يحدث في الأنظمة العربية المستبدة، وقد بلغت النساء المعتقلات بعد تفجر ثورة ١٤ فبراير أكثر من مائة معتقلة منهن طبيبات إستشاريات ومعلمات

تم تسليم جثثهم من وزارة الداخلية وهي مشوهة من التعذيب.

١ . راجع تفاصيل الشهداء في هذه الثورة، وكيفية قتلهم في موقع مركز البحرين لحقوق الإنسان، http://bahrainrights.hopto.org/en/node/3864

٢ . راجع هذا التقرير المؤلم الذي وثقته هيومن رايتس واتش http://www.hrw.org/news/ar/2011/07/05-2

ومهنيات ومسئولات بالجمعيات المهنية والعديد من الجامعيات، وقد تم تعريضهن لأنواع متعددة من التعذيب، وهو أمر في غاية الخسة والدناءة وفي خلاف وإهانة للقيم الإسلامية والأعراف العربية حتى القبلية التي تأبى التعرض للنساء وتعتبر ذلك مهانة وعيب تلحق المعتدي في حياته وفي نسله.

١٣. إعتقال معظم رموز وشخصيات[١] وكوادر المعارضة ومنهم رؤساء جمعيات[٢] وقادة حركات وطنية، والعديد من الأطباء والممرضين[٣] ولاعبين رياضيين مشهورين ومهندسين ومهنيين وعسكريين، وتعريضهم للتعذيب المهين، و قد بلغ عدد المعتقلين في شهر أبريل ما يقارب ألفي معتقل.

١٤. إعتقال أكثر من أربعين عالماً دينياً ومن طلبة العلوم الدينية، ومنهم شخصيات بارزة في الميادين التبليغية والرسالية والوطنية[٤]،

١ . من ضمن المعتقلين المجاهد الأستاذ عبد الهادي الخواجة مؤسس مركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو شخصية حقوقية عالمية.

٢ . إعتقل رئيس جمعية العمل الإسلامي سماحة الزعيم الشيخ محمد علي المحفوظ ومعظم قادة الجمعية والعديد من كوادرها وأعضاءها بما يقارب أكثر من مائتين عضو في فترات متفرقة وأطلق سراح عدد منهم فقط، كما أعتقل رئيس تيار الوفاء الإسلامي الأستاذ عبد الوهاب حسين، و الأستاذ حسن مشيمع رئيس حركة حق، والأستاذ إبراهيم شريف أمين عام جمعية وعد والتي تمثل إمتداداً للجبهة الشعبية في البحرين.

٣ . راجع تقرير منظمة هيومن رايتس واتش عن هجمات ممنهجة على مقدمي الخدمات الطبية http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/18

٤ . من أبرزهم سماحة الشيخ عبد العظيم المهتدي وهو مؤلف قدير،

وتعريضهم للتعذيب المهين النفسي والجسدي.

الخلاصة التي نصل لها أن حكم آل خليفة بإبتعاده عن تطبيق حكم الله تعالى، وبإرتكابه لكل تلك الجرائم الكبرى فهو يعتبر وفقاً للرؤية الإسلامية حكماً كافراً وظالماً بإمتياز تام، وبحكم الواقع يكون متخلياً عن كل القيم الدينية والإنسانية والعربية الأصيلة.

أربع إنتفاضات في الخمسين سنة الماضية

يعتبر شعب البحرين من الشعوب الأبية والمجاهدة في المنطقة، وهو يتمتع بوعي متقدم وذو خلق رفيع، ويمتدح حسن أخلاقه كل من عاشر أهل البحرين، وبسبب التعلق الشديد لهذا الشعب بأهل البيت عليهم السلام، وهم الذين خاضوا غمار المعارضة والثورات ضد الحكام الطغاة، فإن شعب البحرين قد تأثر بثقافة أهل البيت الحركية وأمتهن الإنتفاض ضد حكام آل خليفة، ففي الخمسين سنة الماضية من القرن العشرين خرج هذا الشعب في أربع إنتفاضات كبرى، بمعدل إنتفاضة كل عشر سنوات تقريباً، وهو معدل متقدم لم يبلغه أي شعب عربي أو مسلم. فقد خرج في عام ١٩٥٤ ضمن إنتفاضة عارمة جمعت لأول مرة

وسماحة العلامة الشيخ عبد الجليل المقداد وأخوه الشيخ محمد حبيب والشيخ عادل الجمري والشيخ سعيد النوري والسيد محمد علي العلوي وقد تمت إهانتهم من لحظة الإعتقال وتفتيش بيوتهم أكثر من مرة إمعاناً في إيذاء أهاليهن.

الطائفتين الكريمتين السنة والشيعة، مطالبين بالمطالب الوطنية ومنها خروج الإستعمار البريطاني، ثم إنتفاضة ١٩٦٥، ثم إنتفاضة وطنية أخرى في عام ١٩٧٩ بعد إنتصار الثورة الإسلامية وتحرك عدد من العلماء بمطالب إصلاحية، وقد أمتدت تلك الإنتفاضة بعد إستشهاد المرجع الكبير الشهيد السيد محمد باقر الصدر، وبقيت حتى آواخر عام ١٩٨١، ثم حدثت الإنتفاضة الكبرى في عام ١٩٩٤. هذا عدا المسيرات والمظاهرات والاحتجاجات الطلابية والشعبية في عام ١٩٧٥ و١٩٨٨ وطوال السنوات من ٢٠٠٢ حتى تفجر الثورة الحالية. وفي كل تلك الإنتفاضات والإحتجاجات سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى وإعتقل ألاف المعتقلين وبلغ عدد ضحايا التعذيب بالالاف، وإستخدمت القوات الأمنية مختلف الأسلحة النارية والغازية والمطاطية، وكانت كل تلك الإنتفاضات تدعو الى إجراء إصلاحات سياسية رفضها النظام أو ألتف عليها عدا المحاولة الإنقلابية في عام ١٩٨١ التي قامت بها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهي التنظيم السياسي الإسلامي الرئيسي الذي كان قد تحرك ودعا علناً الى إسقاط النظام الخليفي. وفي إنتفاضة ١٩٩٤ والتي أمتدت حتى ١٩٩٨ فقد ألتف النظام على مطلب البرلمان الذي كان من أبرز مطالب هذه الإنتفاضة الكبرى، بعمل برلمان صوري في ٢٠٠٢. وفي حين تدخل الجيش البريطاني وبشدة في قمع إنتفاضة ١٩٥٦، فإن الإنتفاضات الأخرى قامت بقمعها القوات الأمنية والجيش المحلي.

مميزات ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١

جاءت هذه الثورة تتويجاً لنضال طويل وبعد سلسلة الإنتفاضات السابقة، مما أعطى الشعب وقوداً من الإصرار العظيم، وخبرة في مواجهة النظام، وتطور الوعي فيها الى درجة متقدمة، ومن أبرز مميزات هذه الثورة:

١. لأول مرة يعلن الشعب بصورة واسعة جداً، ومنذ الأيام الأولى للثورة عن **مطلبه الأساسي الأول وهو إسقاط النظام الخليفي**، وباتت شعارات (الشعب يريد إسقاط النظام – يسقط حمد – إرحلوا) هي إبرز شعارات الثورة.

٢. ضمن إستراتيجية الشعب في إسقاط النظام، ولأول مرة قامت الجماهير الثورية بالتحرك العملي في طريق هذا الإسقاط **بالتوجه الى الديوان الملكي ثم الى قصر الصافرية الخاص برأس النظام حمد والى وزارة الإعلام ووزارة الداخلية.**

٣. إنها جاءت في **مرحلة زمنية إيجابية مواتية إقليمياً وفي سياق التحرك الثوري، حيث ربيع الثورات العربية** قد انطلق إبتداء من تونس ومصر وليبيا واليمن، وبعد ٣٢ عاماً من سقوط شاه إيران وثمان سنوات من سقوط طاغية العراق صدام حسين، وتغير الحكم في لبنان لصالح القوى الوطنية الداعمة لخيار

المقاومة.

٤. لأول مرة **يضطر النظام الى طلب قوات أجنبية من السعودية ومن الإمارات والكويت، ثم من باكستان** وغيرها لأجل مواجهة الثورة الشعبية الواسعة.

٥. لأول مرة **يفجر الثورة مجموعات شبابية**[١] مستفيدة من وسائل الإتصال الإجتماعي عبر الإنترنت، فدعوا الى الثورة، وحددوا يوم الغضب، ووضعوا إستراتيجية التحرك بعيداً عن الجمعيات والنخب السياسية المعروفة التي تفاعل بعضها بصورة واسعة مع الثورة في حين بقى بعضها ضمن أجندته الخاصة.

٦. **فشل كل وسائل الترغيب والترهيب التي قام بها النظام لضرب الثورة**، كما فشلت كل وسائل جيش الإحتلال السعودي في قمع وإيقاف الثورة، حتى بات الجنود وشرطة النظام يشعرون بالتعب والتململ من تلك الإرادة القوية للجماهير الشعبية التي لم تكل ولم تمل في مسيراتها.

٧. لأول مرة يتم **تقديم رموز وأركان النظام البحريني الى المحاكم الدولية** وبالأخص المحكمة الجنائية الدولية، حيث قدم أكثر من

١ . من أبرز تلك المجموعات إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير، شباب ١٤ فبراير، إنصار ١٤ فبراير، أحرار ١٤ فبراير، تحالف ثوار ١٤ فبراير، ولم ترد تلك المجموعات الشبابية أن تكشف قادتها حفاظاً على العمل السري في مواجهة النظام، ولإبعاد الثورة عن الفئوية والحزبية وهو عمل سليم.

طرف حقوقي دعاوي ضد النظام الخليفي في هذه المحكمة.

٨. لأول مرة يكون هناك **إلتفاف عالمي مساند لمظلومية شعب البحرين** من قبل منظمات حقوقية وصحفيين مشهورين وفضائيات مرموقة وشخصيات كبيرة في العالم، في حين يصطف لمواجهة هذه الثورة الشعبية نظم دولية وإقليمية.

رابعاً: خيار الإصلاح أو الثورة في البحرين

لا شك أن خيار الإصلاح لو أتيح في أي بلد، فإنه الأولى من ناحية درء المفسدة بأقل الضرر، فالعقل يدعو الى ذلك، بإعتبار مخاطر الثورة ومقدار التضحيات الواسعة فيها. ولكن ذات العقل والحكمة والمنطق يدعون الى العكس في حال كون النظام قد وصل الى درجة من الفساد والطغيان الذي لا مجال لتعديله أو تصحيحه[1]. وحين نطبق ذلك على البحرين فسنرى إن خيار الثورة هو الأصح والأسلم والأكثر عقلانية، وإن خيار الإصلاح هو تضييع للجهود، وبحث عن سراب يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً. فالنظام البحريني نظام طاغوتي شرير بإمتياز تام، وهو أمر مفروغ منه. وهنا مجموعة من العوامل التي تؤكد ضرورة الثورة وإنها السبيل الوحيد لمواجهة هذا النظام المستبد.

أولاً: سنن الله تعالى والرؤية القرآنية الحاسمة.

إن الله يكشف بسننه القرآنية حقائق البشر في حياتهم الإجتماعية والسياسية. وقد أبان الله تعالى أن الطغاة الفراعنة لا يؤمنون بأي تغيير إيجابي في حياتهم الخاصة أو العامة التي يقودونها، وقال تعالى:» **إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى**

١ . لسنا وحدنا كمعارضة نقول هذا القول، بل قاله العديد من المفكرين والباحثين ومراكز البحث العالمية، يقول فينيان كنينغهام مراسل مركز غلوبال ريسيرج للأبحاث في إيرلندا: النظام البحريني غير القابل للإصلاح يقدِّم لواشنطن مشكلة شائكة. .http: //www. html.٢٩٣٥ /elwatandz.com /watanarabi

يروا العذاب الأليم»[1]، ففي الآية دلالة واضحة أن الطغاة مهما جلبت لهم من أدلة وايات وبراهين عن حقوق الأمة فإنهم لا يؤمنون بذلك بسبب غرورهم وإستكبارهم، ولا يؤمنون بها إلا حين يأتيهم العذاب الأليم وهو هلاكهم. ومن ناحية ثانية، فقد قال تعالى عن الملوك الطغاة إنهم مفسدون وبالتالي فإن تحقق الإصلاح مستحيل منهم، كما أشرنا القول من قبل في قوله تعالى: "**إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون»**. ولاشك إن حمد بن عيسى حاكم البحرين هو نموذج صارخ منهم بكبريائه وغروره وسلوكياته التي عرفها وخبرها شعبنا طوال عدة عقود منذ تسلمه للمسئوليات العامة في نهاية الستينات، وآخرها تصعيد نفسه كملك مطلق الصلاحيات في البحرين. كما أن مثل هذا النظام الكافر المستكبر الذي تخلى عن كل قيم الدين والعروبة والإنسانية بأفعاله التي أوضحناها وبإختياره لموالاة اليهود والنصارى المعادين للدين، وبتجنبه لتطبيق أحكام الدين، فإنه لا يمكن أن يهتدي الى حق وصلاح أبداً، وذلك قول الله تعالى: "**إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً إلا طريق جهنم هم فيها خالدون»**[2]. وبالتالي فإن الرؤية القرآنية حاسمة مع مثل هؤلاء الطغاة وتكشف بوضوح تام إنه لا يصلح لهم إلا إجتثاثهم من الأرض، لأن إي

١ .نقلاً عن الموقع الأصلي http: //globalresearch.ca /index. php?context=va&aid=26324

يونس: ٩٦-٩٧

٢ . النساء: ٨٦١-٩٦١

محاولة لإبقائهم هو إبقاء للظلم والكفر والفساد الذي يديرونه في البلاد، لذا كان من الدعوات الرئيسية للدين الإسلامي هو جهاد الظالمين الكافرين لأنه الأسلوب الصحيح والوحيد معهم، كما قال تعالى: «**فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ**»[1]، وقوله تعالى في معاقبة المفسدين في الأرض: "**إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**»[2]. وقد أوعد الله تعالى وهو المنتقم الجبار المجرمين الذين يرتكبون جرائم بحق البشر إنه هو الذي ينتقم منهم، كما في قوله تعالى: "**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ**»[3]، وهذه الآية تنطبق على النظام الخليفي الذي تم تذكيره بآيات ربه مراراً وتكراراً بضرورة العدل وعدم الظلم وإيقاف جرائمه من قبل جهات علمائية وحقوقية وسياسية محلية ودولية عديدة، ولكن ظل في غيه وضلاله. وبالتالي فإن خيار الثورة وقتال المفسدين ومعاقبتهم هو خيار قرآني، أختاره الله سبباً للقضاء عليهم، وهذه هي سننه في هلاك الظالمين، وهي ماثلة أمامنا في التاريخ والحاضر، حيث لا يجدي معهم النصح ولا الضغط الإعتيادي، إلا الإجتثاث الكامل والتحرك الجهادي الفعال. بل إن الله تعالى يوبخ من يترك جهاد الظالمين بعناوين شتى، ويعتبر ذلك من أعمال الفسق التي يجب على

١ . التوبة : 12
٢ . المائدة: ٣٣
٣ . السجدة: ٢٢

المؤمنين الصالحين تجنبها كما في قوله تعالى: « وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ»[1].

ثانياً: بحسب التجربة والواقع

لقد وصل شعب البحرين بوعيه من خلال التجارب المرة التي خاضها في إنتفاضاته الأربع الأخيرة، وفي فشل عملية الإصلاح المزعومة من قبل الطاغية حمد طوال العقد الأول من هذا القرن، الى يقين بضرورة الثورة القالعة لنظام آل خليفة. ففي نظر معظم هذا الشعب إن آل خليفة لا يصدر منهم إصلاحاً أبداً، وإن أي تطور إيجابي صغيراً كان أم كبيراً لا يتأتى من هذه السلطة، بل إنها تمعن كل مرة بعد إعلان الشعب لرغبته في التطوير السياسي الى المزيد من الظلم والإستهتار والعقاب الجماعي له. وحتى الوعود بعمل الإصلاح مهما بلغت من التصريحات فإن معظم الشعب لا يأبه بها، لأن النظام فقد مصداقيته، فقد خان عهوده مراراً، ولم يحترم أياً من تعهداته السابقة، وكان آخرها، التجربة المرّة التي خاضها الشعب في ثورته الحالية، بعد إعلان الحاكم حمد بن عيسى يوم ١٥ فبراير ٢٠١١، عن تشكيل لجنة للبحث في أسباب مقتل أول شهيدين سقطا في هذه الثورة، وأبدى شخصياً تأثره الإعلامي لمقتلهما، ثم أعربت وزارة الداخلية البحرينية عن أسفها، ولم يمض سوى يومين حتى قامت قوات الطاغية حمد بمجزرة الدوار والتي سقط فيها العديد من القتلى والجرحى، وقامت قواته بتنفيذها في جنح الظلام والشباب نائمون في الدوار،

١ . النساء: ٥٧

الأمر الذي ألهب مشاعر جماهير الشعب بغضب عارم وبضرورة الإصرار على إسقاط هذا النظام الذي أخذ يتلاعب بمشاعر الناس، ويخدعهم في كل مرة[1]. وكذا حين أعلن ولي عهد النظام سلمان بن حمد عن مقترحاته لتلبية مطالب الجمعيات السياسية يوم ١٣ مارس ٢٠١١، في حين نزلت القوات السعودية ومارست القتل والتدمير الواسع بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من ذلك الإعلان. والى ذات هذه النتيجة وصل العديد من الباحثين المستقلين. ففي بحثها الذي نشر مؤخراً،[2] قالت الدكتورة هبة رؤوف عزت: **وصلت الإصلاحات السياسية في البحرين الى نقطة الجمود،** الى أن تقول: وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب أن تتطور تلك التجربة الإصلاحية

١ . قام الحاكم حمد بن عيسى بالتوقيع على رسالة رفعها له كبار علماء البحرين في مجلس العالم المرحوم السيد علوي الغريفي، وضم توقيعه على مطالب العلماء. ولم تمض سنة حتى نكث بكل ما وعد به. راجع نص الرسالة الموقعة .daerhtwohs /bv /moc.hbrjaf.www / /:ptth .٣٥٠٥٢=t?php . وقد صدرت تعهدات عديدة من ولي العهد ووزير العدل بإن يكون دستور ٣٧٩١ حاكماً على الميثاق، وأن المجلس الوطني يكون منتخباً ولم تمض سنة حتى أصدر الحاكم حمد دستور ٢٠٠٢ من جانبه، وأعطى لنفسه كامل الصلاحيات بإعتباره ملكاً. لمزيد من التفاصيل راجع: كتاب سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية – ص ٢٠٢ فما بعدها– شحاتة محمد ناصر– إصدار مركز دراسات الوحدة العربية.

٢ . راجع الفصل السادس– ص:٥٥٢ في كتاب الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي– إصدار مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت ٢٠١١

الى الأمام. وفي نهاية بحثها تصل الباحثة الى نتيجة مفادها: إن الذي هيمن في العشر سنوات الماضية على الخيال السياسي للأسرة الحاكمة في البحرين هو **عقلية الدفان** من **دفن المطالب الدستورية** بالوعود المراوغة، والاستباق التشريعي بإعلان دستور لم يوف بتوقعات الشعب الذي صوت على الميثاق، الى **دفن البحر** ومعه **دفن مفهوم الدولة** لما يمثله من تجلّ لهيمنة وإحتكار للسلطة والثروة وغياب إعتبارات المصلحة القومية، وحماية الثروة الطبيعية للبحرين، وغياب المساءلة والمحاسبة، الى **دفن الشعب تحت ركام التجنيس** بما يؤدي الى إنكماش نسبة تمثيل الشيعة والسنة في مواجهة غير العرب ممن يتم تجنيسهم من جنسيات أخرى، ونسبة الشيعة بالمقارنة بالسنة، والى **دفن الحقيقة** لتجنب المحاسبة الدولية للنظام، بمصادرة المواقع الإليكترونية والتعمية على ما يجري للمعارضة، أيضا بحجب معلومات وبيانات أساسية تمكّن من محاسبة النظام على التدمير البيئي الذي أحدثه، وتدمير البنية الإقتصادية لقطاع الصيد... الى دفن أصوات الناس تحت تقارير هيئات ربحية ... وأخيراً **دفن المجتمع المدني تحت ركام من التشريعات المقيّدة** لحقوق الإنسان وحرية التعبير ... و**دفن الإحتجاجات تحت خطاب إدانة العنف** والإرهاب.

ثالثاً: بحسب النظر العقلي

لقد أقتنع معظم شعب البحرين، إن بذل الجهود والتضحيات الكبيرة حتى يقتنع آل خليفة بإقامة ملكية دستورية و تحقيق حكومة منتخبة ومجلس وطني[1] هو إضاعة لتلك الجهود ولتلك الدماء الزكية من شهداء وجرحى، وبدلاً من أن يتم إستجداء تلك المطالب الرفيعة من هذه الجهة الفاسدة الديكتاتورية، وهي لن تحققها أصلاً فإن العقل يقودنا الى ضرورة الثورة الكاملة حتى يقوم الشعب بنفسه بتحقيق أمانيه. وقد أشار الى هذه النتيجة العقلية الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين قبل إعتقاله بفترة وقال أن تحقق إقامة نظام جديد هو أكثر واقعية من إصلاح النظام. وقد قال سماحة أستاذنا القائد المجاهد آية الله السيد هادي المدرسي أن التفكير في إصلاح النظام الخليفي بمثابة من يفكر في إصلاح حاكم ظالم طاغ مثل يزيد.

١ . هذه مطالب جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، ولكن الشعب في أغلبه لم يتفاعل مع تلك المطالب، وقد حاولت الجمعية مراراً رفع شعار الشعب يريد إصلاح النظام، إلا أنه بقى شعاراً خاصاً بها وببعض جماهيرها فقط، في حين سيطرت شعارات الثورة على الميادين والتجمعات والمسيرات الشعبية العارمة التي إجتاحت البحرين في ثورة ١٤ فبراير الحالية.

نتيجة البحث

إن الإصلاح السياسي يُعد هو الخيار الأصل والأفضل في حال وجود الأرضية المناسبة له كما أوضحنا من قبل في القسم الثاني من البحث[1]، و لكن في حال وجود الحكومات الديكتاتورية المستعصية على التغيير وغير المستعدة بقبوله نظرياً أو عملياً فإن الثورة هي الخيار الأنسب والصحيح على أن يتم تهيئة كافة متطلباتها ووضع إستراتيجية متكاملة لها حتى تحقق آمال الجماهير ولا تضيع التضحيات الكبيرة ولئلا تتم سرقة الثورة وتحريفها أو جرها لصالح الإستكبار الدولي. والى هذه النتيجة إهتدى معظم شعوب المظلومة في ثوراتها بعد أن وصلوا الى ضرورة إقتلاع الأنظمة المستبدة المجرمة بحقهم كما حدث في الثورات الفرنسية والكوبية والهندية وفي الزمن الحالي في ثورات إيران والعراق ومؤخراً في اليمن ومصر وتونس وليبيا.

١ . راجع: ثانياً: معايير الحاجة للإصلاح أو للثورة في الواقع السياسي المعاش- في هذا البحث.

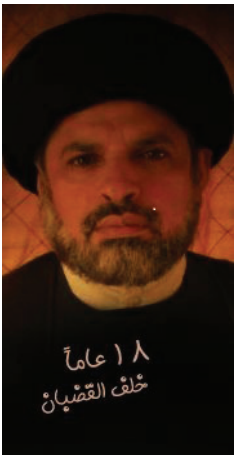

(السيد جعفر السيد كاظم العلوي)

- من مواليد ١٩٥٩ في العاصمة البحرينية (المنامة). نائب رئيس ورئيس اللجنة الثقافية في الصندوق الحسيني الإجتماعي (من أنشط المؤسسات الثقافية في السبعينيات).
- له دور بارز في الحركة الإسلامية في البحرين من السبعينات، حكم عليه بالسجن المؤبد بعد إعتقاله في ديسمبر ١٩٨١، بتهمة قلب النظام، وبقي في السجن حتى ١٩٩٩.
- تعرض للتعذيب الشديد في بداية إعتقاله وفي السجن تعرض مع زملائه الى أشد أنواع الإيذاء والحرمان والتجويع لمدة سبع سنوات، ولم يلتق بأهله إلا بعد خمس سنوات.
- رفض مساومة لإطلاق سراحه من السجن مقابل الإعتذار

للنظام وإعلان الولاء له.

- شارك في تأسيس جمعية العمل الإسلامي المعارضة، وتدشين إنطلاقتها ومنهاجها .
- شارك في العمل الحقوقي عبر الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ثم في تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان.
- شارك في عام ٢٠٠٣ في تأسيس ثم رئيساً للجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب في البحرين لمدة ثلاث سنوات .
- شارك في العديد من مؤتمرات المعارضة البحرينية، وفي العديد من فعالياتها السياسية والميدانية.
- له عدة مؤلفات مخطوطة ومطبوعة، ومشاركات في الصحافة البحرينية، والدوريات.
- شارك في الجهود الإعلامية والسياسية لثورة ١٤ فبراير ٢٠١١ .
- قيادي في تيار العمل الإسلامي في البحرين، وهو التيار الرائد للعمل الإسلامي الثوري منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي.
- للتعرف على المزيد من نشاطات ودراسات سماحته يرجى مراجعة http://jaffer-sayed.blogspot.com/
- وحسابه في توتيتر: @jafferalalawi وفي الفيس بوك Jaffer Sayed Al-alawi
-